

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

ضوابط التعاقد بالشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص
(دراسة مقارنة- بين القانون الإماراتي والقانون المصري والقانون الفرنسي)

للطالبة

علياء سيف سالم سيف الجابري

المشرف

د. علاء محي الدين مصطفى، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الخميس، 18 إبريل 2019

مبنى كلية القانون طلاب قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة ضوابط دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وذلك بالنسبة لكلاً من الضوابط الشكلية والموضوعية التي أوردها المشرع الاتحادي للتعاقد بالشراكة. وقد تم ذلك من خلال عرض الضوابط التي أوردها الدليل الاتحادي وتلك التي أوردها التشريعات المقارنة مثل جمهورية فرنسا وجمهورية مصر العربية باعتبارها أولى الدول التي أخذت بهذا النظام، والقانون المحلي لإمارة دبي باعتباره القانون المحلي الوحيد الناظم لعملية الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لدى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تحليل الضوابط وفق الدليل المذكور آنفاً، والمقارنة بين التشريعات أينما وجدت المفارقات، وذلك للتوجه نحو توصيات مناسبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن المشرع الاتحادي قد سلك مسلكاً مشابهاً لذلك الذي سلكه المشرع المصري، إلا أنه توجد بعض المفارقات مع المشرع الفرنسي على النحو الذي تم إظهاره في الدراسة.

كلمات البحث الرئيسية: الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص، الجهات الحكومية، القطاع الخاص، ضوابط.